

قسم الذي دخل في القسم ولم يذكر في التقسيم واسطة بين الاقسام بشرط
صحة التقسيم للرجح والمنع ويسمى الاول المحصر **بصحة** ومعناه ان لا يترك
في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعناه الثاني لا يذكر في التقسيم
ما لم يدخل في المقسم ومن شرائطه ايضا ترتيب بين الاقسام **فصل**
في تقسيم الكلي لاجزئياته ومعناه ضم قيود الى المقسم فتدريذ كالتقسيم
في الاقسام صريح كقولك الانسان اما انسان اسود واما انسان ابيض
وقد يدخل في مفهوم الاقسام كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف
وقد يحد في وهو مراد كقولك الانسان اما ابيض واما اسود ثم ان
هذا التقسيم اما عقلي **اما** استقرائي الاول ما لا يجوز العقل فيه **فما**
كشركه وكونه ذكر الاقسام بالترديد بين الاثبات والتفي كقولك العلوم اما
موجود اول والثاني ما يجوز العقل فيه **فما** آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء
كقولك العنصر اما ارض او ماء او نار او هواء والتقسيم الاستقرائي
حق ان المراد في بين الشئ والاثبات كشيء قد يذكرة صورة المحصر العقلي
بالترديد كذلك فيكون بعض الاقسام مرسل اليتم ومع ارسله ان
يكون مفهوم القسم اعم مما وجب بالاستقراء مما صدق عليه ومع هذا
العموم ان يجوز للعقل صدق ذلك للمفهوم على غيره ما وجد كقولك اما ارض لولا
والثاني اما ماء اول والثالث اما هواء اول وهو النار والقسم الاخير مرسل اي

اي لا يخصصه النار بحسب العقل بل بحسب الاستقراء **فصل** في الاعتراض
على حصر التقسيم فان كان عقليا ينقضه السائل بوجود قسم آخر يجوز العقل
وان كان استقرائيا ينقضه بوجود قسم آخر يتحقق في الواقع وقد يقضى السائل
التقسيم الاستقرائي المراد بين الشئ والاثبات تقسيما عقليا فيقول انه
ياطل ليجوز العقل **فما** آخر كان يقول في تقسيم العنصر كما ذكرنا ان القسم
الاخير لا يخصصه النار ليجوز بحسب العقل ان ينقسم الى النار وغيرها
فيجاب عنه بان القسمة استقرائية والقسم الذي جوزت غيره محقق
في الواقع والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الا بوجود قسم آخر في الواقع **فما** يطلها
السائل بعدم الحصر فقد يجيب عنه القاسم بتعمير المقسم اعني ان يريد منه
معنى لا يشتمل الواسطة **فصل** قد ينقض التقسيم بانه يلزم فيه ان يكون
قسم الشئ في الواقع قسيما له وذلك اذا كان بعض القسم اعين الاخر كما اذا
قلت الجسم اما حيوان او نام فان الحيوان قسم في الواقع وقد جعل في هذا
التقسيم قسيما له ويجاب عنه بفتح الزوم المذكور مستتابا بالخير اعني ان
يراد نام غير الحيوان وقد يقضى بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشئ في الواقع
قسما له وذلك اذا كان بعض الاقسام مياينا المقسم كما اذا قلت الانسان
اما فارس او زنجي فالفارس قسم للانسان لانهما قسمان من
الحيوان وقد جعل في هذا التقسيم قسما له وقد يقضى بان القسم في اعم

فانما بيان

